

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٨ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٣/١/٢١ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة للعام المالى ٢٠٠٣ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية ١١٣٩٨٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة وتسعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة جنيه لاغير) ، وبلغت جملة المصروفات التقديرية مبلغ ٥٨٩٦١٧ جنيهاً (فقط خمسمائة وتسعة وثمانون ألفاً وستمائة وسبعة عشر جنيهاً لاغير) ، بفائض وقدره ٥٥٠١٨٣ جنيهاً (فقط وقدره خمسمائة وخمسون ألفاً ومائة وثلاثة وثمانون جنيهاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حسنى الديب